نحو تقويم شامل للعملية السياسية - ٦ -

وقف التدهور.. مدخلٌ للإصلاح والتغيير

من حقّ المواطن أن يقلق ويشك في الوقت ذاته، من هذا الاحتقان السياسي وتجلياته التي تبدو أحياناً كما لو أنها مقصودة من حيث التوقيت أو الانفلات أو البواعث الخفية التي لا يجري التعبير عنها بوضوح.
وليس عصياً على المتابعين لتوالي مشاهد الأزمات، إدراك الأسباب الحقيقية لها، خلافاً لما يجري الإعلان عنه أو التأكيد عليه.

■ بقلم: فخري كريم

فإذا أزحنا جانباً المطالب والاشتراطات التي أصبحت معروفة، بل ومفضوحة، وإذا تجاوزنا شكلاً، الأطر والمتطلبات الديمقراطية لإدارة الحكم وقيادة الدولة، وهي تشكل الأساس الراسخ لأي دولة مدنية، فان الصراع المستور والمموّه عليه يدور من حيث الجوهر حول من يحكم البلاد. وليس المقصود هنا الأكثرية أو الأقلية أو الأطر التي تتحكم فيها مستوجبات التوافق الوطني والمشاركة في الحكم، وهي الصيغة الأنسب التي أخذت بها العملية السياسية الجارية، وإنما يتجسد جوهر الصراع في المفهوم الطائفي للحكم، رغم كل الادعاءات المضادة للطائفية التي يتنافس على التبرؤ منها الطرفان المتخندقان طائفياً في العملية السياسية. وقد بات هذا الصراع يعبر عن نفسه منذ اللحظة الأولى لسقوط النظام الدكتاتوري في ٩ نيسان عام ٢٠٠٣، وتطور عبر مراحل مختلفة، كانت أكثرها انحطاطاً المواجهة المسلحة والقتل على الهوية. ولم يكن ذلك بمعزل عن التدخل العربي والأجنبي السافر ولا عن البيئة الطائفية التي خلقتها تلك الدول التي لم تستقبل التغيير في العراق بارتياح، رغم معارضتها صدام حسين ودعم العمل على إسقاطه، وفقاً لسياقات معينة، لم تكن بمنأى عن انحيازات في الاختيار لصالح وجهة تطمس التركيبة السكانيّة والسياسية في البلاد. واعتمدت هذه السياسة المنحازة طائفياً في كل مراحل نشاط المعارضة العراقية على دعم الولايات الأميركية، ولاحقاً إدارة بريمر وقيادة الاحتلال.

إن ردود الأفعال السياسية من قبل الأطراف الأخرى كان عليها أن تركز على القاعدة السياسية الانتخابية، وتتبنى إطاراً ديمقراطياً للمواطنة، يعبئ العراقيين جميعاً، لا أن تنجر إلى الرد بما يوحي بتغييب الآخر وتجريده من المشاركة في سلطة القرار، الأثر السلبي البالغ على تكوين المشهد السياسي ومآله.

لقد آن الأوان لوضع الأمور في نصابها، ولكن بالتزامن مع اعتماد وتكريس المبادئ والقيم والقواعد الديمقراطية في أصول حكم البلاد، وتصفية أي مظهر للانفراد والتسلط والاستئثار، أو إضفاء أي طابع يتعارض مع مضامين وحيثيات النظام الديمقراطي والدولة المدنية.

ووضع الأمور في نصابها يعني بوضوح ترسيخ القناعة باستحالة العودة إلى التركيبة البنيوية للأنظمة التي تعاقبت على الحكم منذ نشوء الدولة العراقية في مطلع عشرينيات القرن الماضي، والتي اعتمدت حكم أقلية سكانية، وعطلت بالاستناد إلى قوانين موصوفة، أو عرف متداول، إرادة الأكثرية السكانيّة، وبهذا النهج المختل، وضعت الدولة العراقية في مواجهة استحقاق تحوّل مع الزمن إلى عامل للاحتّقان والتوتر الكامن وشعور ضاغط بالغدر التاريخي. ولم تكنّ القاعدة السكانية بمختلف مكوناتها مسؤولة ومنخرطة في هذا التيار المشوّه، بل كانت المواجهة السياسية بين الحكم وكل المكونات الشعبية، هي السمة الأبرز في شتى العهود، سواء في ظل الانتداب أو الاستقلال الشكلي أو في ظل النظام الملكي.

> لقد آن الأوان لوضع الأمور في نصابها، ولكن بالتزامن مع اعتماد وتكريس المبادئ والقيم والقواعد الديمقراطية في أصول حكم البلاد، وتصفية أي مظهر للانفراد والتسلط والاستئثار

والفضل يعود بذلك لقوة الحركة الوطنية، والتيار الديمقراطي المهيمن عليها، والوعي العميق بالإرادة الشعبية المشتركة لإنجاز التحرر الوطني وتحقيق التقدم والتنمية والتطور الاجتماعي في البلاد، كمهام ملحة وأهداف للعراقيين جميعاً. وهو فضلٌ ارتبط أيضاً، بصعود الحركة الديمقراطية وقيم العدالة الاجتماعية في العراق، كما في سائر أنحاء العالم العربي المتفاعل مع الصعود الإنساني في العالم. كما أن تلك المراحل المضيئة كانت خالية تماماً، من الانحيازات والولاءات الطائفية وتخندقاتها المشوهة.

ولكن من الاستحالة أيضاً الركون إلى إمكانية عكس الحالة المشوهة السابقة وإعادة إنتاج نظام، يعتمد الإقصاء وتجاهل أي مكون آخر، وخصوصاً إذا كان هذا المكون يشكل شريكاً، وطرفاً وركيزةً لوحدة البلاد ومستقبله.

> لابد من التأكيد بوضوح أن استمرار النهج الطائفي السائد وآلياته المخربة، سينخر في جسد الدولة الهَشّة ويقوي عناصر تشتّتها، ويحول دون تعزيز مسيرتها الديمقراطية

إن الإقرار المتقابل بواقع الحال السائد، لا يكفي وحده لبناء العراق الجديد الديمقراطي، بل الاتفاق على الصيغة المستندة على رفض الطائفية، كخيار للحكم، واعتماد المواطنةً وحدها، كـ"وحدة سكانية سياسية" في التشارك. ومثل هذه الصيغة هي الكفيلة بإنتاج الآلية الفعالة لتفكيك الولاءات الطائفية، وأي ولاء أخر، باستثناء ما يعبر عنً مصالح أغلبية العراقيين ويجسدها، ويستجيب لمصالحهم المباشرة، ويؤمن مستقبل أجيالهم، ويحقق المصالح الوطنية العليا. ولا يمكن الافتراض بان هذا النهج يمكن أن يسود بسهولة، لكن إمكانياته الكامنة عميقة الجذور، وقد تجد لها الفرصة المناسبة للتحول إلى واقع ممكن.

ولا يجوز ترك الانتقال إلى واقع جديد ينبذ صيغة المحاصصة الطائفية، ويكرس أسس المواطنة، وينزع نحو المزيد من اعتماد آليات الدولة المدنية، بل لا بد من الانخراط في حراك وطني واسع عابر للطوائف ومعازلها "غيتوًاتها" الكريهة، وتبني توجهات وشعارات ورموز تعبر بوضوح عن مثلً هذا الحًراك. ولإنجاحً مثل هذا التوجه يمكن اعتبار السنوات التي تفصلنا عن الانتخابات التشريعية القادمة، مرحلة انتقالية، يجري خلالها إشاعة وعي بالقيم الوطنية لهذا الحراك وأهدافه النبيلة التي من شأنها هي أن تحافظ على وجهة تطور البلاد على طريق الديمقراطية والوحدة الوطنية الحقة.

ولابد من التأكيد بوضوح أن استمرار النهج الطائفي السائد وآلياته المخربة، سينخر في جسد الدولة الهَشّة ويقوي عناصر تشتّتها، ويحول دون تعزيز مسيرتها الديمقراطية، ويوسّع نطاق الفساد والنهب، ويخلق المزيد من المافيات التي تعبث في اقتصاد البلاد وثرواته، وتلعب دوراً بارزاً في تعميق الانقسام في المجتمع وتدمير نسيجه.

وقبل الشروع بحوارٍ جامع، ينبغي التمهيد بتدابير ومواقف تأكيد حسن النوايا، بإعادة النظر بما يدفع إلى الشكوك والهواجس، وما يقع في أساس التوترات والأزمات التي تستهدف في واقع الحال، الهروب من رؤية الواقع المعاش، وتدوير الأزمات التي تضيق الخناق على حياة المواطنين وأسباب رزقهم وأمنهم وصون كرامتهم واحترام إرادتهم.

وتظل الأولوية لمعافاة الحياة السياسية وتصحيح مساراتها، وثيقة الارتباط بوضع حد "مقوننٍ"للمظاهر المتزايدة حولً الطبيعةً الفردية المتسلطة في إدارة الحكومة والدولة، والقلق لدى أغلبية القوى السياسية المشاركة في الحكم أو المغيّبة عنها، من تحوّل هذا النزوع إلى التفاف على تداول السلطة والآلية الديمقًراطية لبناء الدولة.

إن البداية لتجاوز الأزمة الراهنة وتصفية جذورها تنطلق من الانتقال إلى حوار تفصيلي جاد يتناول كل الجوانب التي تظل قنابل موقوتة، وعوامل للإبقاء على أسباب مراوحة الأوضاع في حدود ما هي عليه من عجز عن حل المعضلات المتشابكةً التي تواجه المواطنين وتقض مضاجعهم، وتدفعهم إلى حالة مستعصية من اليأس والانكفاء.ً

فأي برنامًج عملٍ بانتظار هذا الحوار المأمول..؟

وأي قوى لابد من مشاركتها في الحوار.. ؟

وما هو الهدف المباشر الذي ينتظر الناس تحقيقه.

■ يتبع

بغداد توقّع مذكرة أممية تنقل طوعياً سكان أشرف

□ بغداد / المدى

وقّع العراق أمس مذكرة تفاهم مع البعثة الأممية في العراق تقضي بـ"الانتقال الطوعي" لسكان معسكر اشرف، إلى موقع انتقالي مؤقت ليتم إعادة توطينهم خارج العراق.

وذكر بيان صادر عن بعثة الأمم المتحدة في العراق تلقت "المدى" نسخة منه، إن "الممثل العام للامين العام للأمم المتحدة مارتن كوبلر وقّع مع الحكومة العراقية مذكرة تفاهم تنص على الانتقال الطوعي لسكان معسكر اشرف الذي يضم عناصر منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة"، مشيراً إلى أن "العراق سيقوم بموجب المذكرة بنقل السكان إلى موقع انتقالي مؤقت".

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي أعلن الأسبوع الماضي أن العراق وافق على تمديد بقاء بعض عناصر منظمة مجاهدي خلق في البلاد لستة أشهر ضمن خطة للأمم المتحدة.

وأضاف البيان أن "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستبدأ بعد توقيع المذكرة عملية تحديد صفة اللجوء التي تعد خطوة أولى ضرورية لإعادة توطين سكان المعسكر خارج العراق"، لافتاً إلى أن "المذكرة تتضمن التزاماً واضحاً من حكومة العراق بأنها ستضمن سلامة وامن السكان في الموقع الجديد".

وبحسب البيان قال كوبلر إن "المذكرة تحترم سيادة العراق والتزاماته الدولية الإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أنها تحفظ امن وحقوق سكان المعسكر"، مجدداً دعوته "للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقبول سكان المعسكر في بلدانهم".

يشار إلى أن ممثلية الأمم المتحدة أجرت سلسلة من اللقاءات المشتركة مع الحكومة العراقية مؤخراً لإيجاد حل لمسألة تواجد المعارضة الايرانية على الأراضي العراقية منذ ثلاثين عاما، من جهة أخرى أجرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مشاورات مكثفة مع سكان المعسكر للتوصل لهذه النتيجة الأخيرة.

وكان الرئيس الأميركي باراك أوباما قد طالب منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بمغادرة العراق في اقرب وقت ممكن، أو تحمّل تبعات بقائها.

وقالت صحيفة واشنطن بوست في تقرير لها نشرته (المدى) أمس إن "الرئيس الأميركي باراك أوباما أكد على قادة منظمة خلق أن يخرجوا من العراق في نهاية السنة الحالية وإلا فإن عليهم أن ينتظروا تبعات وجودهم في هذا البلد". ونقلت الصحيفة عن مسؤولين كبار في الحكومة الأميركية أن "الأشخاص الموجودين في معسكر اشرف والبالغ عددهم ٣٤٠٠ شخص ليس أمامهم سوى ترك العراق نهاية ديسمبر كانون الأول ٢٠١١.

ميسون الدملوجي: نمتلك وثائق تكشف قتلة هادي المهدي

لجنة تحقيقية تتوصل لخيوط مهمة في قضية الإعلامي المغدور

> أكدت الناطق الرسمي باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي أن "ما تناقلته بعض وسائل الاعلام عن امتلاك العراقية ملفات تثبت تورط رئيس الوزراء نوري المالكي في جريمة اغتيال الصحفي هادي المهدي لم يتسم بالدقة، وإنها لم توجه اتهاماً للسيد المالكي بالجريمة".

□ بغداد / المدى

الفقيد هادي المهدي

ميسون الدملوجي

حاكم الزاملي

الدملوجي وخلال مؤتمر عقدته في عمّان نقلت ما أسمته "مخاوف" من موقف المالكي، وتابعت "هناك شعور فيما اذا نجحت الضربة الأولى بحق العراقية ستكون الضربات الأخرى بحق باقي الكتل"، في إشارة الى الأزمة السياسية التي خلفها اتهام نائب رئيس الجمهورية والقيادي في العراقية طارق الهاشمي.

وتلمح الدملوجي إلى إمكانية الإطاحة بالمالكي وذلك من خلال "وجود العديد من الملفات يمكن إثارتها، والمالكي لا يحظى بأغلبية في مجلس النواب وهناك شعور أن هذه خطوة باتجاه التفرد بالقرار".

ومن بين هذه الملفات ذكرت الدملوجي إن "لدينا ما يثبت تورط المالكي وأتباعه ومسؤولين في الحكومة بعدد من العمليات الإرهابية حتى بما يتعلق بملف الهاشمي من كان وراء التهم وما هي الإغراءات التي قدمت لتقديم مثل هذه التهم، وهناك ملفات تثبت تورط أسماء كبيرة بمقتل الصحفي هادي المهدي".

غير ان الدملوجي قالت في بيان لاحق "ان محاضر التحقيق في حادثة اغتيال الصحفي هادي المهدي تبين ادلاء بعض الشهود بتلقي الشهيد رسائل تهديد من احد المقربين من رئيس الوزراء، نافية امتلاكها ملفات تثبت تورط رئيس الوزراء في الحادثة".

ولفتت الى انها "اكدت خلال المؤتمر عدم التحقيق مع هذه الشخصية المعروفة بممارسات التهديد ضد عدد من السياسيين والمتنفذين في الحكومة، ولم يتم إدراج اسمه في تقرير وزارة الداخلية".

يذكر أن المهدي قتل في منزله في أيلول الماضي قبل يوم من تظاهرات التاسع من أيلول والتي كان (المهدي)، ابرز قادتها.

وبالعودة الى المؤتمر فقد عللت المتحدثة باسم العراقية عدم طرح هذه الملفات بـ"لا نريد تقديمها في الوقت الحالي لكي لا نؤزّم الوضع".

وخيّرت العراقية حسب الدملوجي التحالف الوطني إما "إيجاد بديل عن المالكي أو يغير سياسته الإقصائية"، وفي حال عدم تحقّق احدهما فقد قدمت خيارا ثالثا، "لن نعيد وزراءنا حتى يتغيّر المالكي".

وتعتبر العراقية المطالبة بتغيير نائبي رئيسي الجمهورية والوزراء خطا أحمر لا يجوز المساس به، إذ قالت الدملوجي "العراقية لن تغير طارق الهاشمي وصالح المطلك لأنهم جاءوا بتوافقات سياسية وعلى الجميع احترام هذه التوافقات".

وتنأى العراقية بنفسها عن الاتهامات التي توجه إليها بتعطيل العملية السياسية، إذ أوضحت المتحدثة باسمها "إننا طرحنا عددا من المحاور على الكتل السياسية للخروج من الأزمة الراهنة؛ المحور الأول دعوة لتشكيل لجنة من الكتل السياسية المختلفة وبإشراك القضاء للنظر بالتهم الموجهة للقيادات السياسية وعلى رأسها التهم الموجهة للهاشمي لاسيما إن التحقيق لم يكن أصوليا وسيعاد باعتراف مجلس القضاء الأعلى".

وأعلن مجلس القضاء الأعلى في بيان صدر أمس الأول وتلقت "المدى"، نسخة منه عن أن الهيئة القضائية الخماسية المكلفة بالتحقيق في التهم الموجهة لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قررت إعادة التحقيق الذي اجري من قبل قاض منفرد.

كما يتضمن المحور الاول حسب الدملوجي الغاء القرار الذي اعتبره "غير دستوري" القاضي بإقالة صالح المطلك والعودة إلى الشراكة الوطنية، وذكرت "يجب أيضا إزالة المظاهر الاستفزازية والعسكرية لاسيما من مقار قيادات العراقية، وإنصاف الأبرياء وإخراج من لم تثبت ضدهم التهم من السجون الذين يقبعون منذ سنوات فيها من دون محاكمة".

اما المحور الثاني قالت عنه الدملوجي انه "يتضمن النظر في اتفاقية أربيل والاستجابة لدعوة رئيس الجمهورية جلال طالباني بعقد اجتماعات حقيقية لترسيخ الشراكة الوطنية في جميع المؤسسات وعلى رأسها الأمنية والاستجابة لجميع الدعوات التي تقدمت بها الكتل السياسية ومنها الطاولة المستديرة التي دعا إليها رئيس المجلس الأعلى عمار الحكيم".

وأضافت الدملوجي أن "العديد من الكتل عرضت الوساطة لحل الأزمة والبارحة كان هناك اجتماع بدعوة من إبراهيم الجعفري والمسؤولية تقع على عاتق الجميع".

وتابعت الدملوجي أن "العراقية لا تقبل بأي تدخل خارجي لان الأزمة في العراق هي جزء من المتغيرات التي تحدث في المنطقة، ونحن نريد أن نحفظ العراق من هذه المتغيرات وسمعنا تصريحات من قادة إيرانيين أن إيران ستحفظ الأمن في العراق ونحن لا نقبل مثل هذه التصريحات وكنا نتمنى أن يجيب المالكي على مثل هذه التصريحات لكنه لم يجب". وبخصوص معلومات الدملوجي عن هادي المهدي قال عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية حاكم الزاملي في إن "اللجنة التي تتابع ملف المهدي حصلت على معلومات مهمة تتعلق بالقضية".

واضاف الزاملي، إن التحقيق في مقتل المهدي "لا يزال جارياً عن طريق إفادات ذوي المجني عليه وأصدقائه"، مشددا على أن لجنة التحقيق تسعى للحصول على محتويات البريد الالكتروني الخاص بالمغدور، "نحاول أن نحصل على البريد الالكتروني الخاص لأن هناك مراسلات وتهديدا كما قيل ونحن نحاول أن نفتح كلمة السر للحصول على بعض هذه المراسلات".

وتابع "هناك بعض الحلقات التي نحاول أن نصل إليها، وبعض الملفات التي لم نستطع الحصول عليها، سنقوم بفتحها والحصول على المعلومات"، وأكد "قريبا جدا سنقرأ النتائج النهائية للتحقيق".

وبهذا الصدد أكد الزاملي أن "المتحدثة باسم الكتلة العراقية ميسون الدملوجي، قدمت مذكرة ومعلومات جديدة إلى اللجنة بشأن قضية هادي الإعلامي هادي المهدي"، مستبعدا تورط شخصيات متنفذة في عملية الاغتيال".